«البيئة» تلتقي أهالي الأحمدي للوقوف على مشكلتهم

حمد المطر

قال رئيس اللجنة البيئية النائب حمد المطر ان اللجنة البيئة لديها موعد مع أهالي منطقة الأحمدي للوقوف على مشكلتهم وهي تسرب الغاز من قطعة 1، حيث باشرت لجنة التحقيق أعمالها في هذا الموضوع.

ولفت المطر الى ان هذا هو اول عمل تقوم به اللجنة في هذا الملف، حيث وجهنا دعوة لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بصفته ووزير النفط ومدير عام الاطفاء كونهم مسؤولين لجنة التحقيق المكلفة من قبل الحكومة بهذا الموضوع.

وحول موضوع عجز الحكومة عن تقديم اي خطط تنموية في البلاد، قال المطر ان لجنة الميزانيات والحساب الختامي ناقشت ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث بين لنا مدير عام الهيئة عبدالرزاق النفيسي ان المشاريع والخطط التنموية القديمة غير قابلة للتطبيق، لأنها جاءت من ادارات سابقة وهو كلام انشائي خطير، لا يمكن تطبيقه لوجود تناقضات واضحة وصريحة.

وبين المطر ان اللجنة طلبت من المدير تأكيد هذا الكلام، وسحب المشاريع التطويرية المضحكة القديمة وتحويلها الى 3 او 4 مشاريع لتوفير ميزانية الدولة من جانب ووضع قوانين نادرة على التطبيق من جانب آخر.

وتمنى المطر ان يتم الاتفاق بين الهيئة ولجنة المالية وان يتم تطبيقه لأن وجود خطط وهمية وقوانين انشائية لا يخدم البلد، ويبعث حالة من اللا اطمئنان داخل قاعة عبدالله السالم لأعضاء مجلس الأمة وكذلك الشعب الكويتي الذي يريد ان يشاهد الانجازات لا ان يرى قوانين انشائية لا أخلاقية ولا دستورية.

الطبطبائي: المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين يجتمع في الكويت 8 الجاري

د.وليد الطبطبائي

صرح رئيس الفرع الكويتي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين د.وليد الطبطبائي بأن الفرع الكويتي يعمل للتحضير لعقد اجتماع للهيئة التنفيذية ومجلس ادارة المنتدى العالمي للبرلمانيين الاسلاميين في الفترة من 8 حتى 11 مايو 2012 في الكويت، بحضور قرابة ثلاثين عضوا من برلمانات الدول الاسلامية، بضيافة كريمة من الكويت ممثلة بمجلس الامة الكويتي.

كما بين الطبطبائي ان المنتدى العالمي للبرلمانيين الاسلاميين هيئة برلمانية مستقلة، تأسست في اندونيسيا - جاكرتا يناير عام 2007 من نخبة من البرلمانيين الاسلاميين من شتى البلاد الاسلامية، حيث اخذوا على عاتقهم عدة قضايا تهم العالم الاسلامي منها الاسهام في جهود الاصلاح السياسي وتطبيق الشورى والديموقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان ورفع القيود عن كافة المؤسسات المدنية والمجتمعية والتوازن بين السلطات والاتزان بين السلطة والمجتمع ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام والعمل على تطبيق قواعد الشفافية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات العامة.

وأضاف الطبطبائي ان هذا الاجتماع سيتناول كل ما هو جديد ويهم الساحة السياسية الاسلامية، وسيناقش اهم المسائل المتعلقة بالدول الاسلامية، ومناقشة العضوية في المنتدى، حيث سيتضمن هذا الاجتماع زيارة للجهات الرسمية والقيادية في الدولة.

وفي ختام تصريحه شكر د.الطبطبائي مجلس الامة الكويتي وعلى رأسه رئيس مجلس الامة السيد احمد السعدون على رعايتهم لهذا الاجتماع الأمر الذي يعكس مسؤولية مجلس الامة وحرصه على رعاية الفعاليات التي تهم وتناقش آمال ومتطلبات المجتمعات الاسلامية.

المناور يستفسر من الشمالي عن أسباب تأخير صرف مكافأة العاملين في البنك المركزي

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالا برلمانيا الى وزير المالية مصطفى الشمالي، جاء كالتالي: صدر قرار ديوان الخدمة المدنية الموجه الى بنك الكويت المركزي رقم م خ م/2007/19/27 والمؤرخ في 2007/1/17 والمتضمن منح الموظفين الكويتيين العاملين في بنك الكويت المركزي مكافأة مالية شهرية للدرجات من السابعة حتى الخامسة عشرة وقدرها 200 دينار (مائتا دينار كويتي شهريا). وحيث ان البنك لم يقم بصرف هذه المكافأة الشهرية للعاملين لديه على الرغم من وجود كتاب من ديوان الخدمة المدنية يجزم بذلك الحق للعاملين في بنك الكويت المركزي. كما ان موظفي البنك المركزي تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق هذه المكافأة. كما وافق على صرف تلك المكافأة وزير المالية وفقا لكتابه الموجه لمحافظ بنك الكويت المركزي بتاريخ 2007/2/6. وبعد قيام موظفي البنك بعدد من الاعتصامات، وذلك بعد أوقات الدوام الرسمي وذلك حتى لا يؤثر ذلك على سير العمل بالبنك المركزي، صدر قرار من قبل محافظ البنك المركزي بتاريخ 2011/12/19 بصرف المكافأة سالفة الذكر أعلاه وذلك اعتبارا من 2011/11. مما حرم موظفي بنك الكويت المركزي من تلك الزيادة التي أقرت لأكثر من 58 شهرا؟

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

● تزويدي بالاسباب التي أدت الى عدم صرف تلك المكافأة منذ موافقة مجلس الخدمة المدنية ووزير المالية عليها اعتبارا من 2007/1/1؟

● ما السند القانوني الذي اعتمد عليه البنك المركزي وخوله بتأجيل صرف تلك المكافأة مخالفا بذلك كل القرارات بهذا الشأن وبشكل خاص بعد اعتماد مجلس إدارة البنك المركزي في فبراير 2007 على مذكرة أسس تطبيق الكادر والتي لم تتضمن ما يشير الى أحقية البنك المركزي في تأجيل صرفها وإنما زيادة النسب المقررة حسب الجدول المقرر سابقا؟

● هل ميزانية الباب الاول والخاصة بالرواتب كانت تتضمن تلك المكافأة (200 دينار) منذ عام 2007 حتى تاريخ صرفها؟ وكم بلغت تلك المكافأة المالية المستحقة والموجودة في الميزانية ولم يتم صرفها؟ وهل تم صرف تلك المكافأة لعدد من الموظفين غير المشمولين بالكادر الحالي (أصحاب العقود الخاصة من كويتيين وأجانب) وإذا كانت الاجابة بنعم فهل يحق لهم ذلك؟

● تضمن قرار محافظ البنك المركزي الصادر بتاريخ 2011/12/19 بصرف المكافأة بندا يشير الى أن بنك الكويت المركزي سيقوم بالكتابة مرة أخرى الى ديوان الخدمة المدنية من أجل إقرار المزايا الاخرى للعاملين في البنك المركزي والتي طالب بها البنك المركزي منذ عام 2008؟ فما تلك المزايا المقترحة مع تزويدي بكل المراسلات التي تمت مع ديوان الخدمة المدنية حتى تاريخه؟ ولماذا تم عرض تلك المزايا على ديوان الخدمة المدنية على الرغم من أن المادة 14 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد والبنك المركزي تخول للبنك المركزي عدم التقيد بأحكام قوانين الخدمة المدنية بهذا الخصوص؟

● لماذا تم حرمان موظفي البنك المركزي حملة الثانوية العامة وما دونهم من المكافأة المالية المشار اليها أعلاه، حيث تم استحداث مكافآت مالية جديدة لهم؟

● يرجى تزويدي بأسباب عدم صرف الحد الاقصى من المكافآت المالية الشهرية لموظفي بنك الكويت المركزي على الرغم من غلاء المعيشة خلال الست سنوات الماضية وما رافق ذلك من زيادات لعدة كوادر لإدارات مختلفة بالدولة وتخويل مجلس «المركزي» في مذكرة أسس تطبيق الكادر على زيادة فئات المكافآت المالية الشهرية.

ذياب يقترح منح نوط الواجب العسكري للمدنيين المتطوعين في الجيش أثناء التحرير

مناور ذياب

قدم النائب مناور ذياب اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: رغم قيام عدد كبير من شباب ورجال الشعب الكويتي من المدنيين بالتطوع في الجيش الكويتي في حرب تحرير الكويت من الغزو الغاشم، الا انه لم يتم حتى الان منحهم نوط الواجب العسكري في الوقت الذي تم فيه منح هذا النوط للعسكريين في الجهات العسكرية: وزارة الدفاع والحرس الوطني وزارة الداخلية والاطفاء الذين شاركوا في حرب التحرير.

وامام هذا الدور البطولي الذي قام به المدنيون المتطوعون في الجيش الكويتي في حرب تحرير الكويت ومسجلة اسماؤهم وبياناتهم لدى وزارة الدفاع فانه من الواجب على الدولة تكريمهم ومساواتهم بالعسكريين الذين شاركوا في التحرير وحصلوا على نوط الواجب العسكري، ونص الاقتراح على منح نوط الواجب العسكري للمدنيين الكويتيين المتطوعين في الجيش الكويتي في حرب تحرير الكويت من الغزو الغاشم.

الدلال يسأل الشهاب عن شكاوى موظفي «الأوقاف»

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب حول شكاوى وتظلمات موظفي وزارة الأوقاف.

وقال الدلال ان «العدل أساس الملك» وبالتالي فإن استقرار المسيرة الوظيفية وإحساس الموظفين بتوافر ضمانات العدالة وتكافؤ الفرص يحقق النجاح في العمل الوظيفي، كما ان غياب العدالة يحقق حالة عدم الاستقرار ويؤخر الإنجاز في العمل الوظيفي».

وطالب بتزويده بكل الشكاوى والتظلمات المقدمة من الموظفين ضد «الأوقاف» وذلك منذ تاريخ 2009/1/1 وحتى تاريخه مع بيان نتائج هذه الشكاوى مع إرفاق قائمة بأسماء مقدمي الشكاوى وقرارات الوزارة تجاهها مع ذكر التواريخ الزمنية لتقديم الشكوى ورد الوزارة، فضلا عن الإفادة عن الدعاوى القضائية المرفوعة من الموظفين ضد الوزارة فيما يتعلق بتطبيقات قانون الخدمة المدنية، مع بيان الأحكام القضائية النهائية الصادرة بحق هذه الأحكام ومدى التزام وتنفيذ الوزارة للأحكام الصادرة. كما طلب إفادته بقائمة بكل المخالفات الصادرة المتعلقة بشؤون الموظفين من ديوان المحاسبة أو ديوان الخدمة المدنية ضد وزارة الأوقاف، مع إرفاق صورة من كتب وتقارير ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية منذ عام 2009/1/1 وحتى تاريخه، والإفادة بشأن إجراءات وقرارات وزارة الأوقاف بشأن الأحكام القضائية النهائية الصادرة بشأن تظلمات أو إلغاء قرارات إدارية بشأن الوظائف القيادية والإشرافية ومدى التزام الوزارة بتنفيذ نتائج الأحكام القضائية مع إرفاق جميع القرارات الصادرة في هذا الشأن.

الشاهين: يجب زيادة مخصصات منظمات المجتمع المدني

أسامة الشاهين

قال النائب أسامة الشاهين ان الدستور الكويتي أعطى الحق في إنشاء جمعيات النفع العام وممارسة أنشطتها المختلفة سواء كانت هذه الأنشطة ثقافية أو اجتماعية أو رياضية، وقد قامت في الكويت الكثير من هذه الجمعيات لخدمة المجتمع وتحقيق الصالح العام. واضاف الشاهين ان الحكومة تخصص لعدد من هذه الجمعيات مبالغ مالية سنوية متمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دعما لأنشطتها المختلفة، ولكن المشكلة التي تواجه هذه الجمعيات هي ان هذه المبالغ لا تكفيها في تنفيذ أنشطتها المختلفة، مما دعاها الى البحث عن متبرعين يدعمون هذه الأنشطة، وهو ما لا يليق بدولة أنعم الله عليها بوفرة مالية مثل الكويت، وعليه يجب زيادة مخصصات منظمات المجتمع المدني والتي تمثل جمعيات النفع العام. وتساءل الشاهين عن المعايير التي تحكم تقديم المنح الحكومية المالية السنوية لجمعيات النفع العام وعدد جمعيات النفع العام المستفيدة من المنح الحكومية المالية السنوية وما هو المبلغ أو المبالغ المخصصة لجمعيات النفع العام كمنحة سنوية، وهل لدى الحكومة خطة لزيادة هذه المنحة في المستقبل القريب؟

البراك يطالب بتفعيل مرسوم تكريم الشهداء

مسلم البراك

شدد النائب مسلم البراك على وجوب احترام الحكومة للتضحية والقيمة التي قدمها الشهداء قبل احترام نصوص القانون، واستغرب انه في ظل المرسوم الصادر منذ عام 1991 لم يتم تفعيله إلى الآن وهو ما يسمى بمرسوم تكريم الشهداء حيث ينص في المادة الثالثة على الآتي:

«يكون تكريم الشهداء وأسرهم تكريما ماديا ومعنويا بمختلف الصور بما يكشف تقدير الدولة لهم ولمجلس الامناء اقتراح ما يراه محققا لهذا الغرض ومن ذلك ما يلي:

● تقديم منح مالية لأسر الشهداء.

● تقرير معاشات استثنائية او مساعدات خاصة لأسر الشهداء.

● منح الجنسية الكويتية لوالدي الشهيد وزوجته وأولاده البالغين والقصر.

● تقديم الرعاية السكنية المناسب لأسر الشهداء.

● توفير العلاج في الداخل أو الخارج وكذلك الخدمات الحكومية الأخرى.

● منح الأوسمة والأنواط العسكرية والمدنية لأسماء الشهداء.

● اطلاق اسماء الشهداء على بعض الشوارع والطرق ودور التعليم والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وعبر البراك عن استيائه الشديد من عدم تفعيل نصوص المرسوم مما يبين عدم تقدير الحكومة لقيمة التضحية، فإن الحكومة ملزمة بتجنيس أهل الشهداء وفق نص المرسوم، وتقديم الرعاية السكنية، وتوفير العلاج في الخارج والداخل.

وتساءل البراك ما الأولى تسمية الشوارع بالرقم 556 أو باسم الشهيد (يوسف الفلاح) او بالرقم 557 او باسم الشهيد (سيد العلوي) او بالرقم 558 او باسم الشهيد (مبارك النوت).

وبالتالي ومن خلال تعميم هذه الامثلة فهي تشمل سجل جميع الشهداء الابرار والابطال. وبالتالي واستنادا على هذا المرسوم فيجب على بلدية الكويت والمجلس البلدي المسارعة باطلاق اسماء شهداء الكويت الاكرم منا جميعا على شوارع مناطق الكويت التي تحمل ارقاما. وشدد البراك على ضرورة تفعيل نصوص المرسوم في أقرب وقت ولا منة فيها ولا فضل فهو أقل واجب يقدم امام تضحية هؤلاء الابطال وغيرهم من الشهداء الذين رووا الارض بدمائهم.

بحضور الوزير المختص وإدارة "الفتوى والتشريع"

مكتب مجلس الأمة بحث القضية المرفوعة من «الأشغال» ضد مقاول مشروع مبنى النواب

أحمد السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعه الدوري ظهر امس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وحضور أعضاء المكتب. وقال أمين سر مجلس الأمة عبدالله البرغش في تصريح صحافي ان مكتب المجلس بحث آخر تطورات القضية المرفوعة من وزارة الأشغال على مقاول مشروع مبنى النواب الجديد وذلك بحضور وزير الأشغال العامة د.فاضل صفر وكبار المسؤولين في الوزارة، وحضر جانب من الاجتماع وفد من ادارة الفتوى والتشريع، مشيرا الى انه تم الاطلاع خلال الاجتماع على سير القضية. وأضاف البرغش ان مكتب المجلس بحث آخر الاستعدادات لاستقبال رئيس البرلمان في مملكة سوازيلاند والوفد المرافق له والذي سيزور البلاد خلال الفترة من 13 الى 16 الجاري.

وأوضح البرغش ان المكتب اطلع على بعض الأمور الادارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

أكد أن "التنسيقية" لـ "الأغلبية" ناقشت استجوابي الحمود والشمالي

الدمخي: أولوياتنا لهذا الشهر مكافحة الفساد واستقلالية القضاء

عادل الدمخي

قال النائب عادل الدمخي ان اللجنة التنسيقية لكتلة الأغلبية النيابية اجتمعت امس الأول وناقشت عدة ملفات سياسية من أهمها استجوابا النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود المقدم من النائب محمد الجويهل، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي المقرر تقديمه من النواب مسلم البراك وخالد الطاحوس وعبدالرحمن العنجري. وأضاف الدمخي ان اللجنة التنسيقية تطرقت خلال الاجتماع إلى أولويات شهر مايو، مشيرا الى انها تتعلق بقوانين مكافحة الفساد واستقلالية القضاء وتعيين القياديين في المناصب الحكومية. وتابع: لقد تم التركيز كذلك على الإصلاحات السياسية مثل الدائرة الانتخابية الواحدة وفق نظام القوائم النسبية وتقليل سن الناخب ومشاركة العسكريين في الانتخابات.

ورأى الدمخي ان الاغلبية النيابية متفقة على ضرورة صعود وزير الداخلية منصة الاستجواب لتنفيذ المحاور، مطالبة الوزير بأن يكون شفافا وصريحا في الرد على ما ورد في الاستجواب وذلك درءا للفتن التي استشرت في البلاد مؤخرا. وقال «إن اللجنة التنسيقية اتفقت على سماع طرفي استجواب الجويهل المقدم لوزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، مؤكدا على مطالبة الاغلبية لوزير الداخلية بأن يكون صريحا وشفافا وان يفند الاستجواب، قائلا «لأن الكويت مرت على حقبة خطيرة فيها اسوأ انواع الفساد والعنصرية بين ابناء الشعب الكويتي».

وفيما يخص استجواب وزير المالية مصطفى الشمالي، قال ان كتلة الاغلبية داعمة لاستجواب الشمالي واظهرت دعمها للمستجوبين الثلاثة في تقديم محاورهم.

الطريجي يسأل وزير النفط عن مخالفات محطات الوقود

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا الى وزير النفط هاني حسين جاء فيه: تأسيسا على ما تم تداوله عبر وسائل الاعلام وما بثته قناة «اليوم» عبر برنامج توك شو وما تضمنه من تجاوزات وشبهات طالت المال العام وحقوق المساهمين كان لها بالغ الاثر على مراكزهم المالية وتبديد ثروة البلاد ومصدر دخلها الوحيد وما استتبع ذلك من اخلال جسيم من قبل الوزارة لمتابعة الموضوع وبسط السيطرة على مكامن الخلل لتلافي ما حدث.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

● كم تبلغ نسبة الخصم الممنوحة لشركات محطات الوقود الخاصة على الليتر الواحد؟

● كم تبلغ قيمة الكفالات المقدمة من شركات محطات الوقود؟ وهل تقوم بتغطية قيمة مسحوباتها للمدد المتفق عليها او المتعارف عليها بسوق التعاملات؟

● هل لدى الوزارة قرار بحظر سحب كميات تجارية لمشتقات الوقود؟

● كم بلغ حجم سحب مشتق الديزل في محطات شركات الوقود الخاصة للسنة المالية 2012/2011 وهل كانت الكميات متماشية مع طبيعة الاستخدام المحلي بالمقارنة بالفترة ما قبل التخصص؟

● هل سبق ان امتنعت المحطات التابعة لشركة البترول الوطنية عن تقديم خدمات التزود بالوقود؟ يرجى افادتي بالمحطات ونوع المشتقات التي نفدت مشفوعة بالاسباب.

● هل سبق للوزارة رصد اي تجاوزات مالية او قانونية على عمل شركات محطات الوقود الخاصة وما الاجراء المتخذ من قبل الوزارة؟

● هل يحق لشركات محطات الوقود الخاصة استثمار عوائد في انشطة غير تلك المخصصة لها بموجب القانون؟

● هل التزمت الشركات المستثمرة بنسبة العمالة الوطنية المحددة لها بموجب القانون؟

● ما العقود المبرمة من قبل شركات محطات الوقود الخاصة مع الغير لتوفير العمالة الوافدة وكم يبلغ اجمالي العاملين فيها سواء في الشركة او محطاتها؟

● من المالك الحقيقي لمستشفى السيف الذي سبق صدور حكم نهائي بازالة اجزاء منه وهل تم ازالة المخالفات؟

النملان للخالد: ما دور وزارة الخارجية للحفاظ على أمن البلاد؟

سالم النملان

وجه النائب سالم النملان سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وجاء نص السؤال كالتالي:

نمى إلى علمي انه في يوم الثلاثاء 5 يوليو قضت المحكمة الجنائية في مملكة البحرين بالسجن 10 سنوات على ثلاثة أشخاص من بينهم مواطن بحريني بتهمة التخابر مع دولة أجنبية ولم تذكر الوكالة التي نقلت الخبر اسم الدولة الأجنبية، وقد أشار الخبر الى ان المتهمين الثاني والثالث مقيمان في الكويت وأنهما قاما بتجنيد المتهم البحريني للتخابر لمصلحة دولة أجنبية وذلك للحصول على معلومات عن بعض المنشآت العسكرية والاقتصادية بالمملكة مقابل مبلغ 20 ألف دينار كويتي. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية للتنسيق مع دول الخليج للحفاظ على امن البلاد؟ وما الدولة التي تم التخابر لحسابها؟ ولماذا التعتيم الاعلامي على ذلك الحادث ولمصلحة من ان يكون هناك متهمون بالتخابر مع دول اجنبية مقيمون في الكويت؟ هل كانت هناك حالات مماثلة من قبل ولم يتم الكشف عنها؟ وما الاجراءات المتخذة في مثل هذه الحالات وما أسماء المتهمين الاثنين بالقضية وما جنسياتهما؟